

قرار رقم (٩٩٦) لسنة ٢٠١٦

بتاريخ ٢٠١٦/١٢/٢٢

بشأن تعديل المادتين رقمي

(٥٤، ٥٥) من النظام الأساسي

للشركة المصرية الإماراتية لتأمينات الحياة التكافلي "ش.م.م"

رئيس الهيئة العامة للمراقبة المالية

بعد الاطلاع على قانون اشراف والمراقبة على التأمين في مصر الصادر بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية وتعديلاتهما ،

وعلى قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة الصادر بالقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية وتعديلاتهما ، ،

وعلى قانون تنظيم الرقابة على الأسواق والأدوات المالية غير المصرفية رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٩ ،

وعلى قرار الهيئة رقم (٩٢٦) لسنة ٢٠١٥ بتسجيل الشركة المصرية الإماراتية لتأمينات الحياة التكافلي ش.م.م بسجل شركات التأمين وإعادة التأمين بالهيئة تحت رقم (٣٦) ،

وعلى الطلب المقدم من الشركة بتعديل المادتين رقمي (٥٤، ٥٥) من النظام الأساسي للشركة ،

وعلى المذكرة المعدة من الإدارة المركزية للتأسيس والترخيص بتاريخ ١٦/١١/١٧
هذا الشأن .

"قرار"

مادة (١) : يستبدل بنصوص المادتين رقمي (٥٤، ٥٥) من النظام الأساسي للشركة الصلاحيات

الإماراتية لتأمينات الحياة التكافلي ش.م.م النصوص التالية :-

المادة (٥٤) :

تبدأ السنة المالية من ١ يوليو وتنتهي في ٣٠ يونيو ، على أن تبدأ السنة الاولى للشركة من تاريخ التأسيس حتى نهاية السنة المالية التالية بشرط الا تزيد هذه الفترة عن ٢٤ شهر .

المادة (٥٥) :

تحتفظ الشركة بسجلات وحسابات مالية مستقلة لكلا من المساهمين والمشاركين في التأمين طبقاً لدليل تطبيق معايير المحاسبة المصرية لشركات التأمين وإعادة التأمين التكافلي الصادر من الهيئة العامة للمراقبة المالية وبما يتوافق مع معايير المحاسبة المصرية والتعليمات والقوانين ذات العلاقة الصادرة في هذا الشأن .

كما تدير الشركة محفظة الاكتتاب والمطالبات نيابة عن المشاركين وذلك بنظام الوكالة بأجر ووفقاً لما يحدده مجلس الادارة وبعد موافقة هيئة الرقابة الشرعية .

تقوم الشركة بخصم اتعاب الوكالة من رصيد حساب المشاركين (حملة الوثائق) وذلك مقابل ادارة صندوق التكافل بواقع نسب تقترحها ادارة الشركة ويقرها الإكتواري وتوافق عليها الرقابة الشرعية وتعتمدها الهيئة العامة للمراقبة المالية.

وكذلك يتم خصم نسبة بحد اقصى ٢٠% من عائد استثمارات المشاركين نظير ادارة محفظة الاستثمار على ان تذكر تلك النسبة بوضوح في عقد التكافل (وثيقة التأمين) الصادر من الشركة .

ويوزع صافي الفائض التأميني (إن وجد) سنوياً على المشاركين بعد تكوين الاحتياطات اللازمة لتدعيم صندوق التكافل والتي ترى الشركة تكوينها بعد موافقة هيئة الرقابة الشرعية ، وبعد تغطية القرض الحسن إن وجد .

ويحسب نصيب كل مشترك وفقاً للمعادلة التالية :-

حصة المشترك من الفائض الموزع = صافي الفائض × (حصة المشترك في الاشتراكات / مجموع اشتراكات كل المشاركين)

وتوزع ارباح الشركة الصافية سنوياً بعد خصم جميع المصروفات العمومية والتكاليف الاخرى وفقاً للقانون والمعايير المحاسبية المتبعة كما يلي :

اقتطاع مبلغ يوازي ٥% من الارباح لتكوين الاحتياطي القانوني ويقف هذا الاقتطاع متى بلغ مجموع الاحتياطي قدراً يوازي ٥٠% من رأس مال الشركة المصدر ومتى نقص الاحتياطي تعين العودة الى الاقتطاع .



٤٦٠٧٦

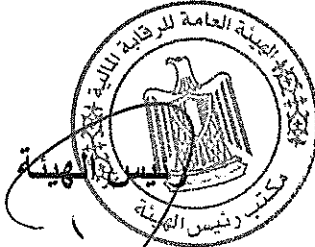
نصير الكبر

٢. توزيع حصة اولى من الارباح قدرها ٥% على المساهمين فى رأسمال الشركة تحسب على أساس المدفوع من قيمة اسهمهم .
٣. توزيع نسبة ١٠% من تلك الارباح على العاملين بالشركة طبقاً للقواعد التى يضعها مجلس الادارة وتعتمدها الجمعية العامة وبما لا يجاوز مجموع الاجور السنوية للعاملين .
٤. سداد نسبة ١٠% من الباقي لمكافأة مجلس الادارة .
٥. ويوزع الباقي من الارباح بعد ذلك على المساهمين كحصة اضافية فى الارباح أو يرحل بناء على اقتراح مجلس الادارة إلى السنة المالية المقبلة او يكون به احتياطي غير عادى او مال لاستهلاك غير عادى .

وللجمعية الحق فى توزيع كل او بعض الارباح التى تكشف عنها القوائم المالية الدورية التى تعدها الشركة على ان يكون مرفقاً بها تقرير عنها من مراقب الحسابات.

مادة (٢) : ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ويعمل به اعتباراً من اليوم التالى لتاريخ نشره.

مادة (٣) : على الجهات المختصة تنفيذ هذا القرار .



٤٦٠٧٦
(شريف سامى)